استدراك دفع به توهم انه لا وجه لذكر بحث الالفاظ في المنطق الى التفهيم
اي تفهيم الغير اي والى التفهم من الغير اي فنشأ الاحتياج الى الالفاظ من
وقوله حتى الخ غاية للكثرة والاستمرار اي وانتهى الغاية في لكثرة والاستمرار
الى ان صار كان المتفكر الخ اي فسرى الاحتياج الى الالفاظ من التفهيم للغير الى
تفهيم الشخص نفسه ولذا قدمه اي لكون الالفاظ تدل على المعاني
قدم بحث الالفاظ لتقدم الدال على المدلول او واسم الاشارة راجع الى كثرة
الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمراره اي لاجل كثرة ذلك واستمراره
لان السبب اي سبب التفهيم وهو العبارة مقدم على المسبب وهو التفهيم
وعلى كل انه دفع به ما اعترض به هنا مستعمل الالفاظ اي المستعمل منها
وخرج بمستعلها مهملها على راي الجمهور انه يسمي لفظا فلا ينقسم الى المفرد
والمركب لاعتبار الدلالة في كل منهما والمهمل ليس بدال باعتبار دلالته
التركيبية والافرادية اي لا باعتبار اعرابه ونحوه ولا باعتبار دلالته على معناه
على
وجزئيه وعلى لازمه حيث يوجد اي ينطق به والحيثية للاطلاق
فاول مبتدا سوغ الابتداء به مع انه نكرة وقوعه في معرض التفصيل دل
اي بالمطابقة جزؤه على جزء معناه اورد الناصر اللقاني على مثل هذه العبارة
انه ان اعتبر جزء اللفظ من حيث هو جزء كان التقييد بقوله على جزء
المعنى ضائعا اذ جزء اللفظ من حيث هو جزء انما يدل على جزء المعنى وان
اعتبر اعم من ان يكون جزءا او مفردا فالحيوان الناطق علما يدل جزؤه في
الجملة على جزء المعنى وهو مفرد داخل في حد المركب خارج عن حد المفرد
فبطل به الاول منعا والثاني جمعا فلا بد لتصحيحهما من زيادة القصد فيهما
بان يقال يقصد بجزئه الدلالة الخ واجاب ابن قاسم في اياته باختيار الشق الثاني
وهو انه اعتبر اعم من ان تكون جزءا او مفردا لكن قوله على جزء المعنى يعتبر
فيه قيد الحيثية اي من حيث انه جزء المعنى وقيد الحيثية معتبر مراد في تعريف
الامور التي تختلف بالاعتبار وحينئذ يخرج عن تعريف المركب ويدخل في تعريف
المفرد نحو الحيوان الناطق علما لان جزءه وان دل لكن لا يدل على جزء
المعنى من حيث انه جزء ولا حاجة الى زيادة قيد القصد فتامل فانه دقيق
لطيف ويحترز به مع ذلك اي مع كونه توطية عن اللفظ المهمل كديز فان

قلت

قلت المهمل خارج بالمقسم وهو مستعمل الالفاظ قلت العبرة في الادخال والاخراج
باجزاء التعريف لا بالمعرف ولا بمقسم المعرف كما صرحوا به فان قلت ما ليست
واقعة على مطلق اللفظ بل على اللفظ الدال بدليل ان المقسم مستعمل الالفاظ
فلا يصح كونه ذو للاحتراز قلت كون المقسم مستعمل الالفاظ لا يعين ان ما
واقعة على مطلق اللفظ الدال وان زعمه بعض وانما يعين كون الاقسام الفاظا
دالة وهذا حاصل على جعل اللفظ جنسا للاقسام والدلالة فصلا لهما فان قلت
كونه توطية ينافي الاحتراز به لان كونه توطية يقتضي انه غير مقصود لذاته
والاحتراز به يقتضي انه مقصود لذاته قلت الجهة مختلفة لان كونه توطية
من حيث توقف ما بعده عليه مع قطع النظر عنه في حد ذاته والاحتراز به من حيث
ذاته هذا ما ظهر لي في هذا المحل على راي من يسميه لفظا هو الصحيح
المبني عليه تعريف اللفظ المشهور وهو الصوت المعتمد على مقطع اما على راي من
لا يسميه لفظا فلا يكون خارجا به بل هو لم يدخل اصلا لخروجه من الجنس الذي
هو اللفظ الواقع عليه ما وما له جزء لا يدل لكن خروج هذا به مع ملاحظة فعله
وهو دل وتابط شرا معناه في الاصل احتمل الشر تحت ابطه اعلاما
راجع الى الكم وما بعده بدليل كلامه الاتي في قوله وعند بعض اهل المنطق
ثلاثية الخ بدليل كلامه في الشرح الكبير امازيد فالحال فيه غير مختلف سواء بقي
على معناه المصدري او جعل علما واحترز بذلك عن حالة كونها مستعملة
استعمالها الاصلي فانها ح يدل جزؤها على جزء المعنى اما في الثلاثة الا
الاخيرة فظاهر واما في الكم فعلى التنزل وتسليم انه قبل العلمية مركب
من ان الموضوع لذات لها الابوة وكم التي يسال بها عن العدد ولذلك زاد
الشارح في كبيره بعد قوله كالزاي من زيد هو ما نصه مع ان الكم لا نسلم انه مركب
من اب وكم الموضوعين لذات لها الابوة وسؤال عن عدد بل الكم من الكم والاكمام
مثل رجل مثلا يدل جزؤه ويكون مركبا من را امر من الرؤية وجل امر من
الجولان ولا نقول يقول به احد عاقل فضلا عن فاضل وبيان ذلك انه معنى
معنى قوله ما دل جزؤه على جزء معناه انه يدل عليه لو وضع له واب وكم
لم يوضعا في هذا التركيب قبل علميته لشيء قط واما اب الدال على ذات
لها الابوة فلفظا جزء وكذا كم الدال على السؤال عن العدد اه ببعض تغيير

Copyright @ King Saud University